

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۸۵۹

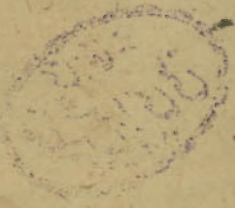
[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فبني
الحمد لله المنقذ من الخيرة والفضل للرسول
عليه السلام في سبيل الله عز وجل في العاش والثلث
والصدوق في سبيل الله عز وجل في العاش والثلث
الحظ في المال والمعاد والكل في الاطهار خيال
اما بعد هذا كتاب في التفسير في
اصول الدين لخصت فيها ما ولي الترتيب
الكلامية وذلك لطالب الاصول فيفتح الله
نوره طلاب البيت من انه خير موفق
وعين اجابة لسؤال الولد الحسين محمد ابدا له
تم بغيايته رفته لحيث ولا نخطئة

Handwritten notes in Persian script, including the date 1304 and other illegible text.

تو



واسع بالحنانيات الربانية واسعه بالاطا
الاجبة ورنته في **النص الاول**
في تفسير العلويات للعلو اما ان يكون
مجردا وهو الثابت العين ومعهما وهو
الشيء العين ولا واسطة بينهما في الذهب
الحق مضار الضربة هذا الحصر والوجود اما
ان يكون ذهبتا لا فيس كالانوار المتصورة
في العين المغنية في الظاهر كما يتصور جبالا
من باقوت مجع من زيق وانما يكون
خارجيا فاما يكون واجب التواجد الوجود
لذاته وهو الذي يستحيل عليه العدم لذاته
وهو الله نعم لا غير وانما ان يكون ممكن الوجود
لذاته وهو الذي يجوز له العدم وهو ما سوي
الله نعم والمعدوم اما ان يكون متنع الوجود
لذاته كشريك البارز هو الذي لا يصح وجوده
المتبني وانما ان يكون ممكن الوجود والاعتبار
من العدميات ولا يثبت له الالهي
الذاتي ولا فرق بين البش والوجود

Handwritten notes in Persian script, including the date 1304 and other illegible text.

عند العقل ومن جعلها امرين متغيرين فقد
 كابر مقتضى عقل **الفصل الثاني** في اقسام الملكات
 للجبر والمكن اما ان يكون متغيرا وهو الحاصل
 في مكان يشترط اليه اشارة حسيه يات بها
 او هناك كذاية وهو الجوهر وما تركب
 منه او حال فيه وهو العرض اما الجوهر
 فهو المتغير الذي لا يقبل القسمة فيجوز من
 الجاهات واذ تألف جوهرين فما زاد في
 جهة واحدة فهو الخط وهو ينقسم في الطول
 خاصته وان تألف خطان فما زاد
 في جهتين فهو السطح وهو ينقسم في الطول
 والعرض وان تألف سطحان في جهتين فهو
 الجسم وينقسم في تلك جهات واقل
 ما يحيط الخط من جوهرين والسطح من
 اربعة او ثلثة على خلاف والجسم من ثمانية
 او ستة اواربعة على الخلاف اما العرض
 فلما ان يكون سبعا مشروطا بالحيات
 الاولى **والاول** عشرة **والثاني** العشرة **والثالث** العشرة

و

والطوبى والنطق والارادة والكراهية والتمني
 والنقمة والامر والادراك **والثاني**
 الحيات **والاكثر** والالوان والطعوم
 والروائح والحرارة والبرودة والوطية
 والحيوية والصورة والتأليف وانبت
 قمر النواجر فاما التي هي **الفصل**
الثالث في اقسام العلوم وفيه سباح
الاول خلت الناس في الوجود فذهب
 الاكثر الى انه صفة زائدة على الالهية
 وذهب آخرون الى انه نفس الالهية
 والحق الاول لا يتكلم على الالهية بانفسها
 من جوده او معرفته يستفيد من الاول
 زيادة في معرفته الالهية وتوحيدها
 الالهية لم يستفيد شيئا ومن الثاني
 فائدة غير ذاتية لوقتها الالهية
 لتب ما هيته اجزاء ان الوجود لها
 زيدا على الالهية حالها فيها فاما ان يحل
 الالهية من جوده او معرفته والاول

يستلزم التسلسل والثاني في نفسه قيام الوجود
بالحدود الخارجة بالماهية من حيث
هو لا باعتبار الوجود ولا باعتبار المبدء
المبحث الثاني في انه مشترك الخراسية
كل ذلك لا تنقسم للموجود الى الواجب والممكن
ومورد التفسير مشترك بين الامتناع والاشتغال
المتغير امر واحد فينبض الوجود فيكون الوجود
واحد لانه لو تعدد لم يخص التسمية في قولنا
الشيء اما وجود او عدم **والبحث الثالث**
الحق ان تصور الوجود واحد والواجب
والامكان والامتناع ضروري لانه لا شيء
اظهر عند العقلاء كونه موجودا اذ ان
ليس يعرف من عرف الواجب بانه
ليس بممكن ولا امتنع وعرف الممكن
بانه ما ليس بواجب ولا امتنع وان المنع
هو الذي لا يكون وجوده لزما للواجب
وكل ما يقال في هذا الباب من القول

المبحث الرابع الواجب والامتناع
والامكان من الامتناعات العقلية وليست امورا
وجودية في الخارج لان كل موجود في الخارج فهو إما
واجب او ممكن فلو كان الواجب ثابتا في الخارج
كان واجبا لغير التسلسل وان كان ممكنا واجبا
زواله فينبذ الواجب عن الواجب فيكون الواجب
ممكنا هذا خلف ولو كان الامكان ثابتا في الخارج
فان كان واجبا كان الممكن الذي هو شرطه
واجبا لان شرط الواجب واجبا هذا خلف ولو
كان ممكنا لغير التسلسل ولو كان الامتناع ثابتا
في الخارج كان الموصوف به وهو المنع في الخارج
ثابتا في الخارج لان يشوب الصفة نوع يشوب
الموصوف وهو محال **الفصل الخامس**
في احكام الوجودات وفيه مباحث **المبحث الاول**
الخاص في وجود الجوهر النقي وانتهى قومه وقناه
آخرون اجتمع الثبوت بانها اذا وضعتا الكثرة
الحقيقية على السطح الحقيقية لا تتبدل بها لا ينقسم ولا

كانت مضلعة فاذن دحرجت عليه لافته في كل
ان ينقض بنقطة فيكون مركزا من الجواهر
واجتمع النفاة بانها اذا وضعتا جوهرا بين
جوهريين فان لافته فاهما بالامر لزم المتداخل
وان كان لافته لاس لزم الانقسام وهما هنا
محجج كبر من الطرفين ذكرناهما
في كتاب الاسرار **الحق الثاني** في حكم
الجواهر الاجسام منها فلا خلافا للنظام
لان المعقول من الاجسام وهو الجوهر
القابل للابد بعدا للثبات النفاطة على
رواياتها او واحد متساوي في الجميع فيكون
متساوية وهي لافته خلافا لافته فاضمة
بذلك فانا تعلم ان الجسم الذي شاهدناه
في الزمان الاول هو عينه الموجود في الزمان
الثاني ويتجلى عليها المتداخل خلافا
لما ايضا فانا تعلم بالافترق ان البعدين
اذا اجتمعا زاد على البعد الواحد وهو

فقط

خلوها من جميع الاعراض الا كون لان القوي
كذلك رجلا لا شعيرة ضعيفة هي مرئية
براسطة الضوء واللون وهي متناهية
خلافا للهند لا تدرك الا كما يمكن فرض خطين
غير متناهيين خرجا من نقطة واحدة كسائر
مثلث فان البعد بينهما بنزولها فاذا كان
غير متناهيين كان بينهما غير متناه
فيكون بالانتباه في محض راسين حاضرين
وهو باطل بالضرورة ويخرج لكلا راسيهما
لا اذا وضعتا سطحا متساويا على مثل
ثم رفعنا راسيهما متساويا ارفع جميع جوانبه
والا لزم التفتيك في اول زمان راسيهما يحل
الوسط لان حصول جسم فيه انما يكون
بعد الزمان الطريف حال كونه في الطرف
يكون الوسطا لما لان لكلا لولا كان موجودا
لمكان اذا تحرك الجسم فانه بقى المكان الذي
يتنقل اليه فلو انما المتداخل وان
تحرك الجسم منه فان كان في مكان الاول

لغير الزود وان كان لا يمكن ثالث لم يحل في العالم
 يحرك البصر وهو معلوم البطلان وهو حادثة
 لا في الموانع ان يثبت لكانت انا يحركه او ساكنة
 وانما انما باطلان اما الملازمة فلا فيه لا يثبت
 لا بد لخاص مكان فان كانت لا يثبت فيه كانت
 ساكنة وان كانت متحركة عنه كانت
 محركة ولا واسطة بينهما اما باطلان انه
 فلا في الحركة عداوة من حصول الجسم في
 حين بعد ان كان في اخرهما حيثما اتت
 السبوتية بالغير والازل ينال في السبوت
 بالغير في الجمع بينهما محال واما باطلان
 انك تدفعها لو كانت ساكنة لا تشع في الحركة
 عليها لان السكون الان في يتجه
 زواله وانما لا يابطل لان الاجسام متحركة
 باجمعها اما التعليلات فظاهرها واما العلل
 فلا في اما بسايط واما مركبات اما الحاصل
 المركبات في كنهها ظاهرة واما البسايط فلا
 الجانب الذي يلاقي به بعضها بعض مساو

الجانب الآخر فيخرج على الآخر اللاتيات والاما
 يكون ذلك بالحركة فيكون **الجانب الثالث**
 في احكام خاصة للاعراض وهي متعدي فمن
الاول ان يكون حصول الجسم في الجين والكراد
 بالجين والمكان في واحد وهو البصر المنظر
 الذي تشعنه الاجسام بالحصول فيه ويندرج
 تحت الكرية اربعة انواع للحركة هي الحصول
 الاول في المكان الثاني في الزمان وهو الحصول
 في مكان واحد اثنى عشر انا والاجتماع
 وهو حصول الجوهرين حيث لا يتصلها ثالث
 والاضيق وهو حصولها حيث ثالث وهذه
 الاربعة اسان وجودية منها اما هو مماثل
 واما هو متضاد فتدرك بالبحر واسطة
 اللون والصور **الثاني** في اللون وهو جنس
 السواد والبياض واثنى عشر اثنى عشر في الحركة
 والصفر في بسايط وتفرق في البياض
 وهو ظاهر وانما انما اهدى لانا اعتبار الحلة
 اهل اللوح الشفافة في بياض ايضا السلق
 والضويفية يكون الجسم بها مستنيرا

اما من ذاته لا في النفس او من غيره كما في
 المستضي بنوعيه والضرر بشرط كون اللون
 من لا لوجوده كالمذهب اليه بعضهم في الظل
 مع الضرر عما من شأنه ان يكون مضيا **الثاني**
 الطور وهي شعبة لان الحار ان فعل في
 الكيف حدث الحرارة وان فعل في اللطيف
 حدث الحرارة وان فعل في المعتدل حدث
 اللوحة والبارح ان فعل في الكيفية حدث
 العفوضة وان فعل في اللطيف حدث
 الخوض وان فعل في المعتدل حدث
 النقص والمعتدل ان فعل في اللطيف حدث
 الدسومة وان فعل في الكيف حدث
 الخلافة وان فعل في المعتدل حدث
 التفاهة ولا يتحقق طعمان في جسم
 واحد كالخافقة والقبض في الباذنجان
الرباعي الرباعي وليس له فواعل اسما
 بارها بل اما من جهة الموافقة وتكون
 والخافقة كما نقول رابعة طبعه اقنه
 او من جهة العمل كراية المسك في كفيات

وهي كفيات تدرك بالشم اما يغلب شي راجح
 ذي الراجح وصوره الى المقتوم او بالشم
 الهواء المقتوم من ذي الراجح والمقتوم كفيات
 ذي الراجح **الخامس** الحرارة والبرودة وهما
 كفياتان مملوون مستان متضادان فالحرارة
 كفية تقتضي جمع التماسات وتنفذ
 المتضادات في جسد لا تفرق كيات الحرارة النار
 وحرارة الشمس والحرارة العزبية وحرارة
 الادوية والمعادنة عن الجسم فان جعل
 البرودة صدم الحرارة فمما من شأنه ان يكون
 حارا نقدر خطا فاما الجسم من البارح كفيات
 زائدة عن حرارة **السادس** الرطوبة
 واليبوسة وهما كياتان محسوستان
 متضادتان فالرطوبة كفية تقتضي
 سهو قبول الاشكال لموضعها واليبوسة
 كفية تقتضي عن قول الاشكال لموضعها
 وقلة من الرطوبة بالهيئة **السابع** الصوت وهي
 كفية سموية تحصل من تنوع الهوايين
 قانع عن مفعول في ان يصل الى السطح المتماخ

وهو غير باق بالضرورة والحق هيئة عارضة
الصوت تميز بها عن صوت آخر منه
بما في السمع **الثامن** الاعتقاد وهو كهيئة
يتنضي حصول الجسم في جهة من الجهات
وهو لا زك لا لنقل والحنة والمجذب وانوار
سنة يجب نقل الجهات وهو غير
التاسع التأليف وهو عرض يختص
بالمجس لا يريد يتنضي صعوبة تشكيل
الاجزاء واكثر الاعتقاد احالوا وجوده
واحد في جميع **العوارض** وانت
بعضهم الخ هو ضد وهو النار اذا
اوجد ما له **تفرقت** جميع الجواهر وليس
في عمل وهو خطا فان وجود مرض
لا في عمل **الحادي عشر** الحياة
وهي عرض يعلل الاربعة بنيت محض صم
يصح تلك الذات باعتبارها
صحة القدرة والعلم والارادة من الحياة
عن محل انصف به **الثاني عشر** القدرة
هي كهيئة قابلية بالذات يصح باعتبارها

على تلك الذات ان تفعل وان لا تفعل وهي ^{مقتضية}
على الفعل لان الكافي مكلف بالادمان حال
كونه نلزم بكون قادر عليه حينئذ لم تكلف
والا يطاق وهي متعلقة بالجد من والجد من
القدرة عما من شأنه ان يكون قادرا **الثالث عشر**
الاعتقاد وان كان حازا مطابقا ثابتا فهو اليقين
وان كان العلم لم يكن ثابتا فهو اعتقاد المتدبر
وان لم يكن مطابقا فهو الجهل الاكبر والعلم
اما ان يكون ضروريا او كسبيا والضروريات
سنة **الاوليات** وهي الاوالتصايا
التي يحكم في الحكم بما ضرر طرفها للحكم بان
الحكم اعظم من الجوز وان الاشياء
للساوية التي ما حدثت اذية **والخمس**
وهي التي يحكم بها العقل بمعاونة الحس
الظاهر كالحكم بان النار حارة والشمس
شرفة او الباطن كالجوز والسبع
والخبريات وهي قضايا يحكم بها العقل
لتكرار المشاهدة كالحكم بان شرب السم يبيد
سهل **والخبريات** وهي قضايا يحكم بها العقل

لحم قري من النفس بوزن منه الشك الحكم
 بان نور النفس قد من نور النفس لاجل
 اختلاف نوره ويب فاعلم ان ضاعف **المتن**
 وفي فصل الحكم بها العقل كذا ورد
 الاخبار بها حيث بان النفس كذا في
 الكذب الحكم بوجوب اليه صديقا او كاذبا
 ووجوده كذا في ليس للشيء
 من جوسط لا ينسك لاهن عنه الحكم
 بان الاثنين نصف الاربعة لانه عدد
 انقسمت لاربعة اليه وليا صديقا
 وكل عدد انقسمت الاربعة اليه وليا صديقا
 فهو نصف ذلك العدد العلم لا يحد له
 من الصفات الى جديته واهل صوره
 مساوية للعلوم في العالم او ضارفة بين
 العالم والعلوم فيه خلافا لا قريب عندي
 انه صفة يتركها الاضافة الى العلوم
 ولا يصح في العدد وانما في العلوم النفس
 فدا من المشرق وهو عدد الآلات
الواجب الظن وهو ترجيح اعتقاد

الاضافه الى العلم كذا
 ٢

احد الطرفين ترجيحاً غير بان من التيقن
 فان كان عطاء بقا فهو من صادق لا انقض
 كاذب **المتن** انظر وهو ترتيب
 امور ذهنية بتوصل بها الى امر آخر
 فان صحت الفرض كان انقض الترتيب
 فالنظر صحيح والافتناسد ثم للتدليل
 ان كانت فليست بان نتجه علمية ولا انقض
 ظنية والنظر الصحيح يثبت العلم لان العلم
 حادث وان كان حادث متيقن في الوقت
 يعلم بالضرورة ان العلم متيقن في الوقت
 واجمع من الكره افادته العلم بان المطلوب
 ان كان معلوما السهل عليه لا استحسانا يحصل
 الحاصل وان كان مجهولاً لذلك لان ما لا يعلم
 لا يطلب والجواب انه معلوم من وجده
 وجهه ليس الشك هو الوجهان حتى يرد
 الاشكال بل الماهية المتصفة بالوجدين
 والنظر واجب لان حقيقه الله تعالى
 واجبة كحقها دافعه للحق وما لا يتم الحق
 الا به فهو واجب والاخرج الواجب عنه

واحدا مطلقا او لزم تكلف ما لا يطاق
والفهمان ما هذان وهو يعقل لانه لو
وجوب بالسمع لزم اقام الامناء
والعقد اليه والواجبات من
المعرفت وحصل العلم غيبا المنقول
على سبيل التزعم لا العادة لتعلم
الضروري بالوجوب كالي غير من الاستدلال
خلقة لا يشعر بها ان دليل هو الذي يخرج من
العلم به العلم الذي هو وهو قد يكون عقليا
محضا وقد يكون تركيا من العقول **والنفس**
وهنا تقع الادراكات اذا اعتبرنا كيف
المحسوس من جهة من الخارج فانه ليس
كان وكما ان الغداح الاربعة كان حافظة بها
على الاعتدال وضاد بخروجها عند فوهة
قوة مساوية فيه اجمع على النفس يدرك بها
ما يتاخر فيعدها ما يتاخر باقيا فاقربا
حالة التثنية وتبع الضرب اقدم من حجب
النفس والحواس ان النفس ما يضاف اليه الادراك
والنفس هو يحصل بالتعلق بالهوية

التحليل

الفصل باللسان يعط بطعم ذي الطعم
والنفس في احكام عامة لا تخص
الامراض بل تحيل عليها الانتقال
لانها عبارة عن التحصيل الحاصل في حين
بعض الحاصل في حين اخر وهو لا يعقل
في الامراض ولا يحول انتقالها من محل
محل لان المرض يقتضي تخصصه في
كل شخص يقوم فيه ولا يلاها حاربه لا تمنعها
في وجوه بناء على اختصاصه في كل
واذا التفت في تخصصه في الكل استحالة
انتقاله الى التحصيل في ايام عرض بعض
الامراض على الغاية بالحواس ولا بد من الاستدلال
في محل جوهري ولا تحيل على
البقاء فان التحليل يذاه الاجسام كالكيمياء
يبقى الامراض في النار وخلالها لا تسرع
ضعيف فلا يكون حلول مرض واحد
في تحليله لا يعقل حلول جسم في مكانين
وقول في هاتين ان التاليف عرض في
يخبرين لا اريد قول بعض الارايل

للقاس

انما الصفات المتفقة بقوم بالصفات
 ضعيفات ولا امراض كلها خادلات
 محنة او غير محنة حادثة وقد سبق
الحج **الاسمي** بقايا احكام
 مشتركة بين المواهر والامراض وهي
خبرة **الادب** كل معتقدين انه لا يورث
 في تمام الماهية فاما المتماثلان وما لا
 للصفات فانها مختلفة وانما يتماثلان في
 ان يكونا جنسا معهما وانما يتماثلان في
 ان يكونا اربعا صفات الصفات وهما اللذان
 الوجود فيان اللذان لا يتماثلان ويتماثلان
 فانه المتماثلان كما لو اذنا المتماثلين ولا يتماثلان
 الصفات لا جناس مطلقا ولا لا فرغ
 الا اذا طلت تحت جنس اخوة الصفات
 تدعى لاجل عنهما اجمع الصفات
 بالوسط كما لقان او يورثه كالهوية فلا
 يصح ان يكونا التقيضان وهما
 اللذان لا يتماثلان ولا يتماثلان اذ في
 الصفات كالدان لا اذنا في

الجزء

الصفات كالدان كالب ليس الا اذنا
 بواجب وهو يتماثل بحسب القول والعقد
 والعقد به والذات بهما افضاضا لا يخص
 موضعهما كالعلم بالبصر فان العلم
 بعلم البصر لا يطلقا كعلمه على
 يمكن انصاف به المتضايفان وهما
 اللذان لا يعقل احدهما الا بالقياس الى
 الاخر كالبصر والذات والآخر ان الصفات
 لا وجود لها ولا لزوم التسلسل كالحمل
 لجمع بين المتقابلين كالحمل بين
 المتماثلين الا باين ح لان الصفات
 ولو اذنا متفقة بالعوارض متساوية
 النسبة اليها وانما تحت المتماثلان
 غير المتماثلين والمتقابلين **الثاني**
 المتماثلان اما ان يكونا واحدا او كبرا
 والواحد ايا بالذات او بالعرض
 طالع قد يكون بالخص كزبد
 وهو وقد يكون بالجنس كالدان
 والنفس ثم الاجناس متضايفان

الواحد بالجنس واحد **واحد** بالجنس القريب
 كما قلنا **أول** المتوسط كما لا يشك
 والحجج **أول** البعد كما لا يشك **والعقل**
 والواحد بالجنس **كثير** بالخاص والواحد
 بالجنس **كثير** بالكون **والواحد** بالخاص
 قريب عليه **الانقسام** لذاته كالتعدد
 وتعين **كالحس** وقد لا يصح **يكون** ذا
 وضع **كما** ننظر في موضع وضع النفس
 ومن جملة استمرار الواحد **الوحدة**
 ولحق ان الوحدة **والكثرة** من الامور
 الاعتبارية فان الوحدة **لو كانت**
 موجودة **لزم** التسلسل ولو كانت **الكون**
 موجودة **لكان** عليها **اما** بعض اجابها
 او كلها **احد** من اجابها **يكون** الواحد
 كثيرا باعتبار **واحد** **ثالث** الموجود
 اما ان يكون قديما **امحدا** **فالتقدير**
ملا **اول** **لوجود** **او** **التي**
لا **يسته** **العدم** **وهو** **الشيء**
خاصة **والحدوث** **بالوجود** **اول**

وهو

وهو **يسوق** **بالعدم** **وهو** **كل** **ما**
سواء **تم** **والحدوث** **والتي** **من** **العلم**
الاعتبار **بما** **لا** **لزم** **التسلسل** **وخلان**
الحواشي **في** **الاستدلال** **في**
الثاني **صحيحة** **والتي** **لا** **يجوز**
عليه **العدم** **لانه** **اما** **اجب** **الوجود** **لانه**
فما **هو** **الاجز** **عليه** **العدم** **واما**
مكون **الوجود** **فلا** **يكون** **عليه** **واجبة**
الوجود **فلا** **لا** **لزم** **التسلسل** **وليزم**
من **استثناء** **عدم** **له** **استثناء** **عدم**
والحدوث **لا** **يبرهن** **من** **مؤثر** **لان** **ما** **هست**
لها **انقضت** **بالعدم** **فان** **بما** **الوجود**
اخرى **كانت** **حيث** **هي** **قابلة**
لها **فان** **ممكنة** **فلا** **يدين** **انقضائها**
بأحد **الامرين** **من** **سج** **والا** **لزم** **التعجيب**
من **غير** **سج** **وهو** **باطل** **بالضرورة**
ومن **هذا** **العلم** **ان** **عليه** **احتجاج** **الامر**
الى **المؤثر** **فما** **الاسكان** **لا** **الحدوث**
واية **المؤثر** **كيفية** **لوجود** **فان** **ممكن**

عنه الرجوع من غير الايجاد للناظر
 عند الاحتياج للتأخر من غلة الاحتياج
 ولو كان الحرف غلة الاحتياج لزم
 الرجوع من حيث هو **فصل** في الرجوع
 اما ان يكون مؤثرا في غير ما كان
 ان لا يؤثر وهو القائل في اختيار او مع امتناع
 ان لا يؤثر وهو العلة في جهة واحدة
 فيكون هو العلة ولا يمكن ان يكون
 العلة نفس العلة لان المؤثر منفرد
 ويستحيل ان يتقدم الشيء على نفسه
 بل انه جزء او خارج عنه اما الجواب
 فان كان هو الذي باعينا يحصل
 الشيء بالعلم كالحرف ليس هو العلة
 المادية وان كان هو الذي باعتبار
 يحصل الشيء بالفعل فهو العلة
 بصورة كالحرف في الشيء واما
 ان لا يكون فان كان هو لا ينفرد للوجود
 فهو العلة القاعلية كما يقال للشيء
 وان كان لا يجد الوجود فهو العلة

حرف

الغائية للاستغناء عن الشيء وكل مركب لا
 يتركبه بدنه من هذا العلة لا يرجع العلة فلا يكون
 بالذات كالاستغناء من الشيء لان الشيء
 لا يتركبه بالغير والاستغناء في الشيء
 ولا يمكن ان يكون للعلل الخاصة بالشيء
 لانه يكون واجبا بغير حصة متفردة فيستغنى
 بغير حصة متفردة على الاخرى فيكون
 حال الحاجب اليهما استغناء منهما هذا
 خلف ويمكن ان يكون للعلل نوعان
 متفردان كالحجارة والاصار من
 على حدة لا يمكن ان يكون للعلل
 من كل واحد تركب عنده لان كل واحد
 من اجزاء العلة ان كان له تأثير فاما في
 ذلك الواجب فيتم في العلل المتفردة
 على كثرة وقد يميز استعماله او في
 ابعاضه فيتم تركب للعلل من حصة
 هذا خلف وان لم يكن في شيء من الاجزاء
 تأثير في العلل فاما السبيل فيتم

امر يقتضي ذلك العلول الا فان كان الثاني يمكن
 العلول معلول تلكه هيبة مركبة وان حصل
 كان هو العلة الحقيقية او بوجوده ب وجود العلول
 ومعه ينفى فان كان يكون بسيط فهو كما فان كان
 الاول نقلا الكلام اليه فكيفيه صدر عن
 الاجزاء وان مستغنيا عنها لم يكن تلك
 لاحقا ثاني في العلول و في تلك البسطة
 فلا يكون لها محل في الثاني نسبة وان كان
 مركبا نقلا الكلام في كيفية حصوله ولا
 يمكن تأخير العلول عن علة التامة ولا الحاص
 وجود وقت وجوده ما قبله وبعد ان
 لم يكن الحاص ج اخرج من اولها اوقات
 زهر الترقيم من غير ج وان كان طرح
 غير العلة لم يكن ما فرضه اعملة تامة هذا
 خلف وعلة اعمه عدم العلة ولا يمكن
 استناد كل واحد من الاثنين ج حده
 وهو الدور لان العلة مستندة على العلول
 فلا كان كل واحد من الاثنين علة لصاحبه

نحو

او علة لصاحبه ل من تقدم الثاني على نفسه بمرتبة
 واحدة او براتب و لا يمكن تسلسل العلول
 والعلولات لان تلك العملية تكون قطعاً و لو لم
 فيها ان كان خارجها كان واجبا هو المطلق
و ان كان جزؤها لم تقدم الشيء على نفسه
 براتب لا تنافي ل في الترتيب العملية و في
 احادها التي من جعلتها الترتيب نفسه وعلمه
 التي لا تنافي و يمكن استناد معلولين ي الى
 علة بسيطة و احتياج الفلاسفة بان
 الصدور و اذا دخل في التركيب والافراد
 التسلسل ضعيف لان الصدور و امر اعتباري
 لا تحقوله في الخارج ج والامر التسلسل و لا يجوز
 ان يكون البسيط قابلا و تامة و قوله نسبة
 القبول نسبة الامكان ونسبة العلية نسبة
 الوجوب خطا الامكان اختلاف النسبة ع
 اختلاف الخسما و لا شك في الفارق بين حشية
 القبول وحشية الدائير قاس و الموجود
 ان مع نفس تصور و من الشك في الجزئية

كثيرا لم يمتنعوا في كماله ان في الخواص يكون
 ذهنية لا غير كمال من ياقوت وقد يكون حاش
 والمكي ما هو ان كان نفس الحقيقة كالانسان
 او حين ان كان جزءها الشريك طليقون
 او فصل ان كان جزءها المميز كالتأثير
 او خاصة ان كان خارجا عنها مختصا بها
 كالصاحك او عرض عام ان كان خارجا
 عنها من كمالها من غيرها كمالا في
 ميقال كالمضمان المتداولة الاول الثاني
 وكل للآخرين العوضي انفصل
الخامس في اثبات واجب الوجود
 نعم وصفاته وفيه ما حث الاول في
 اثباته على ما هو من وجودها بالضرورة فان كان
 واجبا للذات ثبت المقدر ان كان للذات
 اختص في الوجود فان كان موقرا واجبا للذات
 ان كان كمالا فثبت في الوجود ان كان
 الاصل لزم الدوران كان غير وان كان
 واجبا ثبت المقدر لا لزم التسلسل وقد قد

مختص

بطلانها ووجوده نفس حقيقة لانه
 لو كان زائدا عليها كان صفة لها والصفة
 مستقرة الى الوصف والافتقار
 فيكون واجب الوجود مكملا في فرض واجبا
 هذا خلف ولانه لو كان مكملا افتقر
 مؤثر فيؤثر ان كان حقيقة واجبا في
 فاما ان يؤثر فيه في وجوده فيلزم الاول
 او التسلسل واما ان يؤثر فيه وهو
 معدومة فيطرق الهمم الى واجب الوجود
 وهو محال ولا يستحال فليس للمعوم
 في الوجود هو هو ان لا يرد في الاستحالة
 تطرقا لغير البدء لا لكان مكملا **الخامس**
 في انه نظري قادرا على التمسك بصفته لانه
 انه لو كان واجبا لزم قدم العالم والذات
 بقدر التمسك مثله بيان الشرطية انه لو كان
 مرجحا لذاته استحال ان يكون معلوله عنده
 ما قدم وان كان بشرط قداك الشرط ان
 كان قد يما لزم قدم العالم لان عند حصول
 العلة ونسبها ليجب العمل وان كان حاشا

فقد انكسر المبدأ وتبطل ما هو محال احتجوا
بان العلم قد يورث والداري نعم من جهة حسنة
والثانية ظاهرة وأما بيان المقدم فلو كان كل
ما يتوقف التأييد ان كان قد يورث المقدم
والا لزم التجميع من غير موجب وان كان
حادثا لتبطل الجواب النفع من صدق
المقدم وقد تقدم ولذا رتبة الثانية بمنزلة
لانها انما يفر في حق الوجوب اما الفوائد فلا
تجيب قدرة فيجب تعلفها لجميع المقدمات
خلافا لكون الناس لا يقتضي استعمل
القدرة بالمقدم وانما هي الامكان وهو ثابت
في كل ما سوى الله ثم يصح تعلف قدرته
تعلف الجميع وخالف النظام في ذلك
حيث منع من قدرته نعم في الفتح لا
يتقدم الجعل والحاجة وهما امتنعان
في حقه لان ما لا يورث لان القدرة لا تتأخر
من حيث الحكمة وخالف عباد صبحكم
بان ما علم الله يورث ما هو واجب وما لم يجد

ن

فهو منته لا قدرة على الواجب والمنته والجواب
ان العلم بالترقي تابع للترقي فلا يورث في
امكانه وقد اوضحنا هذه الكلام في كتاب
التهذيب وخالف الجواب حيث يزعم ان الله
نعم لا يتدبر على مثل منور العبد لانه اطاعة
او سخطه وهما احتميلات عليه نعم والجواب
ان الطاعة والسخط بعدان ما رخصت
للفعل لا يوجب ان له العقاب الزامية وخالف
الحاميان حيث حكوا انه نعم لا يتدبر على غير
متدبر العبد لان اجتماع الترضيت
اذا اراده الله وكفه الصداق بالعكس
والجواب اذا اضيف الفعل الى احد بهما
استحال من تلك الحنفية اضافة الى
الاخر وهو قيل اعتبار الاضافة ويمكن
استناده الى الاخر حيثما علم ابدل
الحجج الثاني في انه تعالى
ما لم يدل عليه انه نعم فعل الانفعال للحكمة
للتقنة ولكن كان كذلك فهو المطلق

ضرورتان ولا نه في المختار ولا مختار والم
 المختار المختار بواسطه نقص الاختيار
 وهو سبب العلم بالضرورة وهو لا يمكن
 العلويات لان صحت ان يعلم العلويات
 وجب ذلك والتقدم نحو التالي بله بيان
 الشريطة ان صفاته نعم تسمية تجميع
 استنفاة غير ان الصفة النفسية
 بقيت وحيث ولا ان اختصاص بعض
 العلويات متعلق بعلية به منه ما عداه ترجيح
 من غير ترجيح واصلق للقدم فلا ت
 ثم حي وكل صريح ان يعلم كل معلوم
 واعلم ان اضافة العلم الى العلويات كاضافة
 العذرة الى العذرة ولا تقدم القدر
 تعد للضرورة العينية كذلك العلم وانما
 الذي تقدم الاضافة اليهما وتلك العينية
 لاضفة حتمية وهو جاز في خلاف
 بعض النفاة مستفاد لان ذلك يصح ان
 تكون معلومة واختصاصها بان العلم

اما صفة سلوية للمعلوم في اوصافه وهما مستحيلان
 في العلم بنفسه ضعيف على تقدير
 الاضافة والمقصود في تقدير الصور في ذلك
 انما يقترب في العلم بمعلوم مغاير لذاته اما العلم
 بذاته فان الصور تفسر انما فهو يعلم ذاته بل انه
 لا يجوز حاله في ذاته فلهذا في تقديره اضافة تجميع
 هذا ان ذلك من حيث هو فلهذا مغاير له
 من حيث معلومة تجميع الاختلاف لان
 المغايرة ولو بوجه ما كافية في علمه بل ان ذلك
 لان العلم بشرط لا يخافه فلو كان شرطه دار
 والمجايل ان يقول من حيث ان يصح ان يكون معلومة
 مغاير لها من حيث يصح ان تكون ما للمدة وهذه
 للعلمين كافية ولا يتوقف في العلم **المختار الرابع**
 في انه نعم حي ذهب قهر الى ان معنى قوله تعالى
 حيا هو انه لا يتجمل ان يفهم ويعلم والنيات
 هذه الصفة ظاهرة فانها لو كانت فاعلم ان
 فلا يتجمل ان عليه الضرورة فيكون حيا
 بهذا المعنى ذهب اخرون الى انه صفة كان
 اختصاص ذاته تعالى بجهة القدر في العلم

من قوت ولا يرد من مخصص وهو المبدأ
 وقد بينا ضعف هذا القول في كتابه منناه
 لزم البحث الخامس في انه متيلا
 يريد مخالفاً في ذلك من جهة الدلائل
 لذلك المعالجة على ما تقدم فخصيص بحد
 بوقت وجوده دون وجود ما بعده لانه له
 من سحر وهو الارادة لنا في سنة القوت
 الطير والتم ايجاد يكون للقدم بالذات
 في الادق حقه من نفس امرها يتصل
 عليه الفعل من الصلح او غير ذلك ابو الحسن
 في الاول لا شجر بها شجر في الثاني وقد
 بينا في جميع الكلامين والاعتراض عليها
 في كتاب النهاية **البحث السادس** في انه متيلا
 من كتاب جمع السمر من كتابه خلت في
 معناه ابو الحسن ذهب الى ان معناه
 انه تم عالم بالذكر والكش الاشعة واكثر
 للعترة على انه زائد على العلم ويدل على ان
 تعالى من كذا كذا وما تقدم من انه تم ما يجمع
 للعلوم واجتاج النفاذ بانفصال الاجزاء

الى الشعار والسماح ليصل التخرج ضعيف
 لما تقدم ولا نذكر كتابه في حقتنا الملية
 حقه من ذلك **البحث السابع** في انه متيلا
 من كتاب جمع السمر من كتابه خلت في
 في معناه فالعترة من ان معناه انه متيلا
 او جرحه او اصولا في بعض الاجزاء من
 على العاين الطير في غير ذلك منها والاشعة
 اشعة معناه اي بانه تم فيها غير الحوت
 والاصوات تدل عليه العبادات وهو واحد
 ليس بالبر ولا في ولا خبر ولا ندر ولا شيء
 الكلام النفساني في يد على صوت الكلام
 للغير الاول ما تقدم مراده من ان يرد
 كل متيلا والكتان ولا يرد في مكان الاستدلال
 على المتيلا في غير الكتاب من العجزان اوبه لزم
 حيث هو مستند الى الله تم للعترة
 بالغا في كذا ما ذهب اليه الاشاعرة
 ومنعوا من عقله ولا من حدة ثم سلب
 مغايرة الامور التي في غير ذلك من اساليب
 الكلام **الفصل السادس** في حكاية

الصفة وفيه مباحث **الاول** في انه تعالى بان
 لانه ذهب لاشعري الى انه نعم باو يقاوم يقوم
 به خلق خلق بغيره والامر انفعال الى ان يغير غير
 ملكا فلان البقاء لو كان ثابتا على الذات
 لغير الاستسلاسل ولانه البقاء انما يكون بالثبات
 لم يكن الملك بالثبات به باقية هذا خلعت
 ان كان باقية فان كان له ان كان له بالذات
 هو الذات وفيه يكونها صفة منه لا تفصل
 الذات اليه واستغناء عنها وان كانه بقاء
 اخذ من الدور والاستسلاسل **الحق الثاني**
 في التعليل والاحوال ذهب الاشعري
 الى انه نعم علم بالعلم فارد بالقدرة **حجبا**
 الى من ذلك من الصفات ونعت له الكبريا
 ذلك من هو انه عالم لذاته لا يعنى بآدم به
 وكذا بلي الصفات وهو خلق لنا انه لا يقيم
 سواه نعم لان كل واحد هو مستند اليه نعم
 وقديما له اختار وخلقتا محروث ولانه
 لو انقضى في كونه عالما فيسقط لوان قاله بقاء

تعالى لان مستند الى الغير مستعلا منه لان هذه
 العاقل وان قامت بذاته نعم فهي عاقل له والله
 نعم لا يتصل عن غير ولا من صلا العلم اليقيني
 كونه عالما فيكون الذي من شرط نفسه او يتصل
 واما الاحوال التي انشأها ابو هاشم فانه انشأ
 معقولا وفيه انشأ العقل فعن السبيل
 في كتاب نهاية العلم في علم الكلام وكذا
الذات **الحق الثالث** في انه من جازاته
 ذهب الخليليان الى انه نعم من ارادة محروث
 لا فصل وذهبت الاشعري الى انه مريد بالارادة
 قديمة فليكن بزاره والحق لان باطلان اما الاول
 فلان قيام ارادة بذاتها من معقول ولا
 حروفها استيعاب ارادة اخرى ويتسلسل
 واما الثاني فلما تقرر من في نعم لا يترتب
 كونه مريد لذاته كونه من بذاته انشأ
 لوان يخلق ارادته يسقط ارادته انشأ
الحق الرابع في ان كلامه نعم حادث
 انشأه نعم من ذلك كلامه ايضا مع **الحق**
 بان الكلام هو الخلق والاصوات ذهب الى انها

لنا انه كبر من حروف هذا اليه بعد السابق
 عليها وجود الحق ما تقدم لا بعد ولا يقع
 مسبوقا بعينه والسابق واللاحق حتميان
 ولان الاخبار باريال نوح في الاصل
 عن المعاصي والسابق على الترك ولا
 من بعدهم حيث ولقد لم يمت ما فيهم
 من ذكر من ربه محض **الحجج الخامس**
 فان قيل الله نعم صدق لان الكتب في
 ربه نعم لا ينصل اليه بل في ربه الامور
 حروفية والثانية باقية بياها ولا
 تطرق الكتب في حقه نعم مستلزم ارتفاع
 الامان عن هذه ووروده في ربه
 التكليف والبعث **الحجج السادس** في
 ان هذه الصفات ان لية لانها لو تحققت
 له لزم التسلسل اذ القدرة للقدرة يتلزم
 فتدور قدره وكذا العلم المجرد يستلزم
 مسبوقية العلم وهذا يدور في ذاته في العقل
 ولما كان جها اول هذا ضرورة فان العلم
 العلم بذاته نعم ينقص الذات في الصفات

له واما الثاني فلا فيما لو كانت قدسية لزم
 تعدد القدماء وهو محال على ما سلكنا
 محذرة كان محلا للحدوث واستلزم التسلسل
فصل السابع فيما يستحيل
 عليه نعم وفيه بسا ح **الاول** في استحالة
 ما لا يتغير نعم ذهب ابراهيم الى ان
 نعم ميا وفي غير من الذات وبها
 بحالة فجب ان لا اربعة لطيفة والعلية
 والقدرة والوجودية والحق خلافة ذات
 الذات المتساوية في الموارى فجب القدم
 على الحدود والمحدثات على نعم وهما باطلا
 ولان اختصاص نعم بها يوجب الخالفه
 دون غيره من جميع من غير ربح **الحجج**
الثاني في انه نعم يستحيل ان
 يكون كما لان كل سبب يقتضيه
 جزءه والجزء ما لا يكون سببا
 ويستحيل ان يتوكل من غير لا محالة
 انفصاله من الغير فلا جزء له فلا حضرة له
 ولا فصل له فلا جزء له لا يكون ما حصل ان

ولم يزل معاً وان وجوده لذاته ليس في
استغناء عن غيره ووجوده بنفسه
مستغنى عن غيره واليه فيكون واجباً
مستغنى **الحق الثالث** في انه قد يتجمل
ان يكون مستغنى عن غيره مستغنى الا بغير
الحركة والكون وقد يتبادر فيهما فيكون
حادثاً واجباً الوجود لا يكون حادثاً فلا يكون
مستغنى ولا قد يستلزم قدم الحيز ولا قد
سواء تم ولا يتجمل ان يكون مستغنى في كذا
يتجمل ان يكون في كذا لا يتجمل في كذا
مستغنى ولا يتجمل ان يكون في كذا
لا يتجمل في كذا مستغنى ولا يتجمل في كذا
الوجود ليس يمكن ويتجمل ان يكون في كذا
في غيره لان كل حال هو مستغنى
الحال ولو في عينه وواجب الوجود
ليس بمستغنى **الحق الرابع** في انه قد
ليس في كذا مستغنى لان كذا لا ليس
يتجمل في كذا مستغنى وكل ما هو في كذا

فما وجد في الضرورة ولا في كذا في جهة ثم في كذا
من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
حادثاً وليس في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
ان ساد في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
اليخص في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
الاستغناء في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
ثم ان حدوث الحاجة الي كذا في كذا في كذا في كذا
السعي في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
والنقل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
بهما ولا يصل بالنقل في كذا في كذا في كذا
لان كذا اصل لاجل كذا في كذا في كذا في كذا
معاً والعقل اصل للنقل في كذا في كذا في كذا
بالعقل واما في النقل **الحق الخامس**
في استغناء كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
فمنه عليه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
بالحوادث لان كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
على سبيل لا يجب ان يكون في كذا في كذا في كذا
الاخذ في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وان يكون من صفات كذا في كذا في كذا في كذا

كان واجب الوجود منتزعا في غيره هذا خلق
 قديم اللذة ولا له بداية فقال اما الاله فانه ابدى
 المتناهي فلا بداية له نعم اما اللذة فهو ابدى الكمال
 فذميمة لانه وجود المتلذبه قبل وجوده لعدم
 القدم والمادي وان كانت حادثة كان محلا للحادث
 وهو محال والجميع يستحيل ان يضاف باللات
 الجسمانيات كشعور اللذة وكذا بالارض المشتقة
 الاجسام كالاولوان والاصوات وغيرها
 لا يمكن اتحادها بنسب القضاء الصوري
 سلطان الاتحاد ولا لها بعد الاتحاد ان يفتا
 فلا اتحاد وان عدمها من غيرهما فلا اتحاد
 لاستحالة الاتحاد لعدم وجود الشيء الثاني
 في انه نعم بغير معنى له في احتياج نعم من ذلك
 كانت الحاجة الى انه في صفاته والتمسك
 باطلان لانها ليست بحرب وجوده نعم فلا
 في عينه في ذاته ولا في صفاته لاستحالة
 انفعاله عن الغير في الثالث في ان حقيقة
 نعم غير محركة للبشر لان العقل من واجب
 ليس الا الصفات الحقيقية مثل الوجوب

و

والوجود كونه فلهذا ما لم يشر به كذا اضافته
 مثل كونه نعم خالقا او او خارا او شائعا
 مثلا انه تعالى ليس في جهة واحدة وما عدا
 ذلك فهو غير معقول ولا شك في ان هذه
 التعقيدات اسرها راضة لانها نعم للميت
 نفس حقيقته ولتكون في غير معلوم لها فاعلم
في الرابع في انه يستحيل
 عليه الزمنية لان الضرورة اضية بان كل شيء
 ليس في جهة واحدة او قابل ان يحكمه والبارك
 ليس في جهة فلا يكون منها وان لو صح ان يكون
 منها في زمانه لانها لا يابطل فلتعلم ذلك
 ما كان في الاشراف الا ان كان موجودا
 فينا لم يزل نعم لا يزل الا بصار متدرج بين
 الزمنية فيكون هو في اتصاله على بعض
 محال ولغزله نعم من ثوابه ومن ثبتي الذي
 والاشارة خالفا جميع المعتك في ذلك
 حيثما يتوحد من جزاء رتبة
 واستدراجه نعم من وجوده ان يكون
 منها ان علمه صحة الزمنية هو الوجود

والعجز بيان انهم قد تفرق ليستدعي علامته كونه لا
 يشترك بينهما سوى المعرفة والقدرة **الاول** دلت على
 لا يصلح للعدية لانه امر حقيقي في الوجود وهذا محض
 ضعف جرد وقد بينا في كتاب النهاية والسمع
 مثاول **البحث التاسع** في انه نعم واحد الى
 كان في الوجود واجب الوجود لوجوب ان يتصور بعد
 اشئ اقل من مفهوم واجب الوجود فيكون مطلقا
 منهما ما لم يكن فيكون مكنونا لانه اذا اراد احد
 حوا كجسم واحد الاخرى فيمكن ان وقعوا معا
 لغير اجتماع التقيض وكذا اذا انتقيا وان وقع
 مراد احد بهما دون الاخر كان من وقع مراده هو
 الاول للسمع **الفصل الثامن** في العدد
 وفيه مسائل **الاول** في انقسام العدد
 الفعل اما ان يكون له صفة زائدة على حقيقته
 كونه الماهي والذات وان كان يكون وهو ما حصل
 او يقع والاول اما ان لا يكون له صفة زائدة على
 حقيقته وهو المباح في معنى بانه لا متعدي
 فعلا ولا ترك ولا در بينهما واما ان يكون له صفة
 زائدة على حقيقته وهو ما واجب وهو ما ينبغي للبحث

نعم

بفعله والامر على ان يكون مع العلم وان كان من غير ان يكون
 وهو ما ينبغي للبحث بفعله لا ينبغي للامر من اذا
 على انه لا يدل عليه **البحث الثاني** في ان
 يعرف ان العلم بحس بعض الاشياء كما
 لصقنا لما في ان الانسان فيكون للسمع وهو ما
 ضد في ذهبت الاشياء الى المنع من ذلك
 لنا ان العلم الضمني حاصل بما تكتله و
 للامر على ان يكون له صفة زائدة على حقيقته
 لا ينبغي لان القول ينبغي الحسن والسمع العقلي
 ينبغي من الاصل في التسمية لان الذي جردنا
 صدره اليقين وانما نعم لم يتق بالذوق فوجد
 ومعرفة وكان انهما مجموعا على انهما
 فبان تغريب التوفيق على ايمانهم وانما به الحقائق
 على كونهما تعالى ما عدا لاجزاء والتقدير مثلا
 احببت الانساق بان الضم يوات لا تداوت
 بينهما ومن بعد تقاين بين علم بحس الصدق
 وفي الكرب وبين العلم استحقاقا لاجتماع
 التقيضين ولا ان الكرب من اذا اشتمل
 على تخلص الشيء او على الصدق كمن يقول انما انبأنا

ولا خلاف في كلف الكافر الايمان مع علمه بعدم
 صدق من ادعى انه لم يكتف بالحب بالامكان وهو
 نصري في انه قد يوجب ما لا يوجب من جعله
 انه لا يؤمن والواجب منه المنع من الاول
 وحسن التخلص في الثاني لا ينفي حسن الكون
 والاحتمال في التمسك به الكون من حيث الكون
 فيه ومن حيث انه على التخلص من
 قضاة فيجب لا يتكلم حسنا وبالعكس وكان لو
 بالكون حسن من حيث الشواج الوعدت
 الكون وتبين هو كلف والهم غير من
 في التوبة وحيث ان في الحب باله لا يؤمن
 وتبين من **الحق الثاني** في العلم لا يفعل
 يتبع ولا يلزم بالواجب خلا فالاشربة
 لذا انه قد يفي بزمين يتبع ولا يلزم بالواجب
 خلا فالاشربة لذا انه قد يفي بزمين
 يتبع وعلمه وهو حكم فاعلم التفرقة منه
 لوجود الصادق هو علمه يتبعه وانفرد
 الداعي وهو في الحاجة او المحنة **الحق الثالث**
 تم كلف الكافر لان جهله في الحق والواجب

من

من استند اليه فان تيقن الكافر بالمانع لم يطلب
 حرمه وان ثبت في حق الكافر في حق الكافر
الحق الرابع في خلق الاعمال ذهبت العزلة
 في ان المعبد قدرة في ان الفعل الصادق منه
 ونهبت الاشربة في ان من ادعى انه قد فعلت
 الغدرة والفعل واجب للمعبد في الحق والمانع
 للمعبد الكون لا يثبت الا بالعلم بالصدق في الحق
 بين فعلمه لا اختيار به ولا ضرورة ولا تارة
 الا الفكرة ولا يمكن من العلم بالصدق في العاصي
 وذلك يترتب على استناد الفضل اليهما
 وهذا دليل على كون العلم باستناد الفضل اليهما
 ضروريا لا على العار بالاستناد **الحق الخامس**
 علمه قدرة من حين ما علمه استند فلا
 قدرة وان الفعل حال سقار الداعي في حال
 التمسك به يجب الواجب وينبغي ان يتبع فلا قدرة
 وان المعبد لا يكون كذا السان ترجيح لاحد منهما
 ان كان لا يرجح التمسك باب التمسك الصادق وان
 كان لا يرجح فلا كان من المعبد في السان وان كان من
 فعند حصوله كذا يرجح يجب الفضل وعند
 عدمه يتبع فلا يكون مقدورا والواجب من الاول

ان المرجح لا يشك لاحتمال لا يؤمن به
 الامكان الذي ومن الله ان اسكان الفعل
 من حيث هو هو باعتبار متوالي الطرفين
 ولا باعتبار الرجحان ومن الثالث ان القادر
 يحيا احد متواليه لا يرجح ذلك فهو
 موجود عليه في حقه بعد ابدية عيا ما يعلم
 بطلانه بالضرورة **الفصل الخامس** في الله
 تمام ريد الطاعة وكبره المعاصي خلافا
 للاشعية لان الله لا يراى في الطاعات وحده
 من المعاصي لانه حكم والطاعة بحسب العصية
 يتبين كون سريان الحسنة في رها للفتن والارادة
 امر بالطاعة ونهي عن العصية والامر يستلزم
 الارادة والنهي فيلزم ان يكون الله اجورا به
 لو كان مريدا لظافة من الكافر كان
 معلوما ان الكافر اراد العصية ما منه ثم ان الله
 وان تمرد الكافر فيكون الله ثم معلوما
 ولو ان الله ثم صدور الطاعة من الكافر
 اختيارا الا ان **الفصل السادس** في دفع العمل
 عنه مباح **الاول** التكليف الرتبة من يجب
 طاعته ما فيه مشقة استلزامه في الاملا مر

وهو حسن لانه فعله مقرر وجه حبه ليس لغيره
 عليه البدن ولا الى غيره في تكليف شخص
 لغيره من غير ولا يقع ضرر عن المكلف لا جلب
 نفع او محنة في حقه الله في مع انتفاء الضرر
 فتعين ان يكون التعريف محصورا
 النفع الذي لا يمكن الاستدراك به وهو واجب
 خلافا لله سبحانه والاعمال من ثم مغر بالنتيجة
 والى اهل العلم ان الامر بالنتيجة وبيان ان
 ان المكلف في سبيل الله يتبعه من غير الحسنة
 فلو لم يتربى في فعله وجوب الواجب والمكلف
 بعد بدو تبين القيمة ومكلفه الله تربية لزم الافراد
 بالنتيجة وشرط التكليف بما المكلف بصفة
 الفعل وتقدم المستحق به من التراب وقدرته
 على الصلة واستحقاقه على القيمة عليه وامكان
 الفعل وكونه ما يستحق به التراب كواجب فلو ان
 فترك التوجه في التكليف على الفعل وهو قسم
 الى عام وظن فعمل **الثاني** في اللطف
 وهو ما يقرب معه من فعل الطاعة وبعد من
 العصية ولم يكن له حظ في التمكن وهو واجب
 للاشعية والامكان نفضا لغرضه في التكليف

لانه متى اذ الطاهر من العبد فاعلم انه لا يختارها
او يكون اقرب اليها الا عند فعل اللطف فلو لم
يتعدله كما لو اذ فخر الغرضه وهو نقص على الله
منه واللفظ ان كان من فعل الله فهو واجب
عليه وان كان من فعل الكلف وجب عليه
تقالي ان يعرفه اوله وان يوجب عليه وان كان
من فعل غيرهما لم يوجب ان يكلفه تقاي
الفعل المطلوب في الاعمال ان يعلم ان تلك
الغير فعلة لاحالة اذ لا يصح ان يوجب
في ذلك جعله مفعول غير الا ان
يكون له فيه مصلحة كما اوجب على النبي صلى
اذا الرسل ان تنفع الغير وتنفع عليه
السلم **الحج الثاني** في الالام وهو ان
تبيد حسن فالتبعية من فعلنا والعرض فيه
عليه الحسن اما من فعلنا مع الاباحة كدفع
الحبوان ان من بدك لا تحية او جوبه كالمنا
والعرض في ذلك كله عليه فهو اما من فعله
نعم اما مع الاستحقاق كالعقاب او استند
كالاستحقاق للاعلاء الا ان المستداه في الدنيا
اما الكلف والغيره كالاطفال وجهتها

الحج

العرض الذي يوجب
مع الالام من فعله
مع الالام او غير فعله
على من نظر باللفظ يخرج عن
البحث **الحج الثاني** في الالام وهو
المنفعة المستحق لها من فعلنا
فلا يجب علينا مساواته الالام وانما
عليه ثم يجب ان يزيد بحيث يتساوى الكلف
مع العرض واختلت العدالة في العرض
على الالام الصادر عن غير العقل واللباس
فبعضهم اوجب على الله ثم من وجب
ليس هو الالام ولم يجعل له عقلا
ان جازمت فيجب العرض عليه ثم ذهب
اخرى الى ان العرض على العالم لقوله
يتصرف بالجماعة الشرا والانتصاف
انما يكون بلخذ العرض سلبا من الجاني
وذهب اخرون الى سقوط العرض
لقوله مع حججهم ايجابا والاول
هذا ان خبر واحد يقولهما التاويل

فان الانتصاف اقيم من ربحه باخذ
 باخذ العوض من الجاهة اذ يبيع وقوله
 على تسليم جرح النجاسة جرحه
 لا يتحقق به جرحه فصاح به يقول
 بموجبه فان العوض عن القصاص
 فهو واجب والدم نظر وهو يجوز ان يكون
 الله نعم من الظلم لا عوض له في الحال
 وازي فله جرحه في هاتين النجس فاختلغا
 جرح النجس خوجه من الدنيا فيعوض عن
 بل يفصل الله نعم على الظالم بالعوض
 ويدفعه في الظلم وممنعه ان يهاجم
 واجب النجاسة لان الانتصاف واجب
 فلا يجوز في انتصاف الجاني في السيد
 الرضا الانتصاف واجب الانتصاف في الشفيع
 جاز ان فلا يفتقر الى ايجاب **العوض**
 في الاذاة والاحال والاسعاف الذي
 عند العبدية ما صح الاستغناء به ولا يجوز
 الاصل مع التشفيع منه لانه تعالى امر بالاعا
 من الوقت ولا يكره الحرام وعند الشريعة

شدة

الزرق ما كان الحرام عندهم ربحه ويجوز طلبه
 لان به ينفع الضرر ولقوله نعم وانتشر
 في الاضواء بنحو اس فضل الله وليس ذلك من
 الايات والاحال هو الوقت فاحل الله هو الوقت
 الذي يحل فيه اجل الموت هو الوقت الذي
 يحصل فيه واختلغا في التفتل ولم يقتل
 فتقبل الله يعرض قطعا لا يلو كان يسوت قطعا
 لكان التبع غير غير نعم الله وقيل انه
 كان يسوت قطعا لا يلو كان يعرض قطعا لغير
 انقلاب مله نعم جهاد وان جاز صنفان
 واما الاول فلان الامانة حصلت ما عتدل
 فتقويت العوض على الله نعمه والذم فيكون كون
 فكل جرح شدة بعد الموت والشفقة بتدبير
 البذل في اتيان ابد الاشياء وهو خص
 ومعدن في خص هو الشرف لخط ما جرت به
 العادة في الوقت والكل واحد منهما امر قبل
 الله نعم او قبل العبد فان كان السب من الله
 فهما من الله وان كان من العبد فهما من العبد
النص العاشر في الشفيع فيه حصل
الاول الذي هو الانسان الجرح من الله تعالى

بغير واسطة احتراز من الشئ فكيف تدعوا
 الى عدم ما هي واجبة عندنا لا تسري على
 الاجزاء بظنة التتابع والتميز منسقة
 بشرح مستفادة من الله ثم دون غيره لعدم
 الالهية وتلك الشريعة لا بد من رسول سميع
 عن بل نعمه بالجملة الظاهرة على يد ولا
 التكاليف السبعة واجبة تقرب الى واجبه كمال
 الطاق في العقول استقامتهم ان الواضحة على
 التكاليف السبعة تقرب الى فعل التكاليف
 العقلية والطف واجبا عما تقدم ولا
 الصواب العقاب ودونه ودوام الغريب من الامور
 السبعة وفي الطاق في التكليف واللاطف
 واجبا **الفصل الثاني** في وجوب العصاة
 لو لم يكن معصوما لزم نقص الغرض والتكليف
 باطل فالفصل منه بيان الشريعة انما قاصد
 معصية فاما ان يتبع وهو قبيح لا يتبع التكليف به
 ولما ان لا يتبع فينبغي في اذنه البعثة وهو واجب
 لئلا يوافي وقوع المعصية يجب الانكار عليه
 ويسقط محله من التلويح فلا يصح له ولا

به ويقتضي منه جواز ان لا يؤذي بعض ما هو لا بد
 فيزله الوفاء ايضا الشريعة لا تمنع من هذا
 العلم ان لا يجوز ان يتبع منها الصواب والكفاي لا بد
 ولا سيما ولا يظن في التاويل ويجب ان يكون مشافها
 من ذلك ما لو عثر في الحق وان يكون مشافها
 عن ذلالة كذا وان يهر الا بهات لئلا يتبع لتتن
 عنه فيعيق فاذا البعثة لا يجب من المعصية عليه
 مطلقا في الشئ وغيره **فذلك المعصية**
الفصل الثالث في وجوب العصاة على الجاهل
 معصوما لزم نقص الغرض والتكليف باطل
 فالفصل منه بيان الشريعة انما قاصد
 يد عقب الدعوى والجهل هو الاتيان بما يحرق
 العادة مطابقا للدعوى فالايمان بما يحرق
 العادة ينشأ ولا يثبت لعدم لما البسوت
 فكذلك العصا حية وان شذاف الغرض والاعمال
 فكذلك القادر من حمل الكيل عن حمل البسوت
 وكمن العرب عن الايمان بمثل الشرائع العزيم
 والنقل الحارق للعادة فيكون متعذرا في
 جنته ويذكرها في قصته لئلا يذنبه بطلانها
 مجزرا خلت في جهة الحجاز الشرائع هناك

الرفضي انه الصفة معينة انه تقوم من الحرب
من معارضة بان سلبهم اعلم اني كان يكون
بما من معارضة الفزان لانه لو كان محققا
باعتبار الصفة لكان الجواز ان من حيث الظاهر
الفرقة والتركيب وهما ان الامة كلها باطلة لان
العرب كانوا قادمين على الفزوات وبيع التركيب
من قديم على المرد والركب فلهذا الصفة
وقال الخليليان ان جهة الاجاز الفصاحة
اذ كانت جهة الاجاز العرفية لوجود ذلك
من انفسهم ولوجوده تحتقر به مع
اصحابهم لانه لو كان ركيبا في الغاية الاجاز
اظهر **البيان الرابع** في اثبات نبوة محمد
محمد عليه السلام ويدل عليه ان ما اظهره عليه
من البرهان معتبر الدقوي فيكون ملاحظا
اما اظهره بجملة نبوية فلا تظن على
الفزان وهو محقق لانه محقق به العرب محققوا
عن معارضة ونداء بعضهم
نصديتهم وبعضهم للمعارضة والقتال مع
ان المعارضة لو امكنت اسهل ولانه ظهر في

عليه افضل طريقة الحان كانت في القرون بنوع
وعلم من ظهر عليه الحق فهو يتي لان العلم الحق
حاصل بان من دعي رسالة ملك وطلب من الملك
ان يخالف مادته تصديقه فخالف الملك عادت
رأه بعد خزي عقيب صلبه هو له منه فانه صار
في عهده وركب النبي عليه السلام لما دعي الى الله فخص
الجميع كالتقديرات والاشفاق القريبين هاداه اعلم
بالصفة صدفه واحتجاج اليهود بان النبي
باطل لان المكلف به ان كان مصلحة استعمال
نفسه والا استعمال لاسر وهو بان موسى عليه السلام
قال في حقه انما البت ابدان موسى عليه السلام
ان من دونه شرعا استعمال نفسه وان من نطقه
وحقيقته وان لم يبر شيئا انفي من شره بالحق
باطل لان الاوقات مختلفة في مصالح الجواز النبي
لنفسه مصلحة وتوسعي من المسلمين معلوم
والنوازل استلح لان مختصا اليهود لان من
سلطنا لكن لم يظن التأييد لا ياتي في النسخ واما
في تنزيهه في حكمه مستوخة عند محمد وبيان
الانتقاء في انفسهم **في حق محمد** **الاسماء**
التي من الملائكة لقوله تعالى انه اصطفى آدم
ونوحا والبراهيم والاسماعيل

ولا فهم يعرفون الله تعالى مع عوارضه القوي
 الشهوية لهم **حق الحق** لا يعرفه الله تعالى
 بل من هذه الجهة الان كذا ملكين وقوله
 نعم ان يبتكف ليس ان يكون قبل الله والذات
 الربوبية والجلال ان لا يكونا ملكين لا يجد
 ولا ان تنفصل الذات عن وقت الحاجة اليه
 يتصرف فيضله وقت الحاجة وذلك
 عيب ليس ان يكونا الله فضل ان بعضهم
 ذهب الى ان ليس من الله وبعضهم ذهب الى
 ان لا يكون من الله نعم وفي الله نعمتهم
 عن العبودية **الفصل الثاني** في الامانة وتبينه
 مباحث **اول** الامانة رايه عامة شخص من
 الأشخاص في امور الدين والدنيا وهي واجبة على
 الله نعم لانها نعم لطف واجبة لان الله
 واجبة لا يصح في ضرورة لا انفع بالضرورة
 ان الناس متى كان لهم ريب من نعم الله تعالى
 ويحبهم على فعل الطاعة فان الناس
 يعرفون الى اصلاح اقرب ومن الفساد
 بعد ولا الهكري فقد تدرست لا يقال اللطف
 انما يجب ان يكون من ماله او مع يد غيره مقادير

فان يجب ان يكون من الامانة من قبيل القسم الاول
 ونقول انما يجب اللطف انما يتناول على وجهه
 لا تعلمونه لان الامانة انما يكون لفظا اذا كان الامر
 ظاهر مبسوط اليد يحصل به متعده الامانة
 وهو من جهة العاصي رايه عينية الامور والذات
 للشيء مستغفرا للذات ولا نقول انما العرف
 في جميع الاضداد والامانة لا يجب ان يكون
 في حفظه بقا به من على استند طريق
 اخر من الامانة وجوبه التبع معلومة محصورة
 لا يمكن ان يكون باجتماعها فلا بد ان يكون معلومة
 ولا يمكن ان يكون ما لا يقاوم ولا من تلك
 الوجوه مخففة في الامانة والعلية من جودة
 هذا كان الامر غائبا لان يجوز ان يكون ظهور في كل
 وقت لطف في حق الملك **الحث الثاني**
 في صفات الامانة يجب ان يكون معصوما ولا
 لزم التسلسل والثاني باطل فالنتيجة من ذلك
 الشرطية ان العلة المنتضية لو جوبت لكان
 جواز لفظ على الملك فلو جاز عليه لفظ
 لوجب انتفاء في الامانة فيكون لطفه له كالمبدأ
 والامانة ايضا متسلسل وانما حانظ للمعصوم

والسند في تفاصيل الحكم والاجاب لا بد من
 دليل اذ صدر عن غير دليل ولا فائدة في تكرر
 القول في الدين بحمد النبي والامارة يستحق الذكر
 فيها بين الحكم ولا يحيط بالحكم في ذكرها تلك
 فيها والقياس ليس حجة ما لم يرد له في غير النص
 الذي قد يخطى في الدار ما لا ينافي لان من يثبت امرنا
 على جميع المختلفات وفقر في الدنيا الدلت وحيد
 لا ينفذ في الناس والبرائة الاصلية في جميع الحكم
 فلو جاز عليه لفظ الامارة بان الشرع يجب ان يكون
 افضل من رعيته لزم تفصيل المنصوص
 في الفاضل ولو لم يثبت في هذا القول
 استحسان بيع امر لا يهدى لان يهدى فيما ذكر
 كيف يكون في بعض في ذلك كونه ان عهد
 واقع وان يحرم امره واكرم ويجب ان يكون
 منصوص عليه لا امر طائفة العصاة وهي من
 الامور الباطلة التي لا يطاع عليها غير الله
 نعم فيجب ان يتعين بان لا يتغير **الحق**
الشافعي فان الامام بعد رسول الله
 هو علي بن ابي طالب عليه السلام يدل على وجوب
الامارة ان الامام يجب ان يكون معصوما

على ما سنده ولا شيء من الصحابة الذين ادعوا لهم
 الامارة غيرهم معصوم فتبين ان يكون هو الله
 والنفوس الثانية اجاب **الحق** النقل للقول
 من الشيعة خطأ من سلف ونقله القائلين ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالدين ولا خليفة
 بعده **ج** قوله نعم انما وليكم الله رسول
 والذين استوفوا الذين يتبعون الصلوة فيقولون ان الله
 وهم الكهنة والامم لا يستدلان به فيوقف على سبيل
 احدها ان نقطة انما يقيد بالحصر هو مستوف
 عليه بين اهل السنة الثانية ان نقطة الرافضيين
 يريد بها الاية بالتصوف وهو مشهور ومن
 اهل السنة يستعمل في القول انما امره نكح نفسهما
 بنفس اذ هو ن وبيها انما احكامها بالحق في قوله
 السلطان والامرية وولي الامر وولي الدين
 ان المراد من الدين امرنا بعض المؤمنين لا انفسهم
 بصفة ليست على الامم الذين لا اله الا الله
 كان الولي بالتصوف واحد وهو حال الزاوية
 ان المراد بذكر البعض هو عام لا حكام على
 الله هو الذي يصدق بمخاطبة حاله كونه

منزلت هذه الآية **س** نحن لنفتقروا للعزير
من قبله ثم استأجر منك في التمسك قالوا بل هي
كثرة بأمر الله تعالى من كنت مولاه فعلي مولاه
اللهم ولا تدركهم ولا تدركهم ولا تدركهم
نصرة واخر من خلت بعد الحق معه انما هو في
مولى يراها الا في بالضرورة في الاول فلا سمع
لا يقال ليس العبد يورث في الدنيا فلا سمع
معها في سري لفظ في الدنيا فلا سمع
عليه **ح** فله عليه السلام التفرقة انت في الدنيا
هاتين من حربي لا امة بيني وبينك ولا
للعصم ولا للاحصاء لا تشد من جلد سائر
كفرين له لو عاش بعد من كان خليفة له
كان خليفة له حياته بقوله خليفة في قول يكون
صعد فانه لا لكان كقول من تلك الآية
ليكون مضاف من نصب النبوة فلا يكون
دسرا من غير الطاعة عاشر وجب عليهم
طاعة **الاشارة** انه لم كان افضل الصحابة فيكون
هو الامام المسمى بالصري من جوي **الاول** انه

اجمع من الفضائل انسانية كالمعلم والرفق والكرم
والفضل والفضل والبدنية في هذه الحداثة
والجاعة غير ذلك فام يحصل لغير الصحابة
ب انه مكران في غاية الزهارة والشفقة و
لخص بالحصول المعارف وبقاء الفضائل
ومناجاة الرسول عليه السلام في الدنيا
كان شديد لخص على السجل في الدنيا
بينهما شديدا بحيث لا ينكح في انت
الامانة مع حصول التعاليل تحقيق لشر
وانتفاء الدنيا يحصل للناس على ابلغ احوال
الثالث قوله من السلم المصالحا على
من الفضائل كونه الفهم والدين وقوله من
الامر في العلم وعلى يد باهم انفق للشرور
على ان قوله تقوم وتعيها الله وابعه لرايه
باليوم **الرابع** قوله من كسرت الجالساة
لحكت بين اهل التوراة بنوا قهده بين
اهل الانجيل بالانجيلهم وبين اهل الزبور
بنوهم وبين اهل التوراة بنوا قهده
وذلك يدل على حاطن جميع الشرائع
لغير من الصحابة ذلك **ح** انه الصحابة

حتى استحييت من افقها وهذا سبيل
 لم يسلكه احد سواه **ع** انه عليه السلام
 كان عبد الناس ولم يكن احد من الناس
 حتى ان زين العابدين عليه السلام ساقه يدا
 وشتمه فكان يصلي في كل يوم وليل الف
 رقة وكان يري بصيفة على عمه كالحج
 ويقول لي في عيادة علي عليه السلام
ع انه كان اكرم الناس
 بعد الرسول ص فانه يريد من عند حديق
 وتصرف بها واثر بقية وقوت عياله
 ليلة ايام المسلمين في يوم الاسبوع
 وصبر على الطوي فثمة ابر وتز فيه
 ويقعون الطعام على وجهه مسكنا
 يتهدوا سيرا وتصرف بجميع ما سعه من
 ماله ولم يخلت شيئا من المال اصد
ع اجاز الفتيان براس
 على كمال فضيلة وذكوروا من الجاهل
 عن شتمه الشيعت بالقتل وقتلوا
 الحسين باخباره فدلغة النهر وان

وغير ذلك وهو كثر لا يعد ولا يحصى وقد
 ذكرنا طائفة من ذلك في كتابنا المأثور في البيت
 انه افضل كان اولي من غيره كما تقدم
ع في الامه باقى الائمة
 الاثناعشر عليهم السلام كما يثبت في
 الامار من وجوب العصمة ولا يختص
 الائمة بالاثناعشر من عليهم السلام والاثر
 خلق الاجماع اذ كل من اثبت العصمة
 كالبابا منهم خاصة دون غيرهم
 والنقل المتواتر من الشيعة خلفاءهم
 حتى النبي ص عليه واذا واحد منهم
 وبقي الامر عيان بعد ولان غيرهم
 في زمانهم لم يكن افضل منهم ولا مساوا
 في الفضل بل كل واحد في زمانه كان افضل
 من كل من بعده من اشخاص البشر
 فيكون اولي بالامه واما غيبة الامام عليه السلام
 فتدبر **ع** الا نأويكون خوفه على نفسه
 من اعدائه اذ خوفه على اوليائه فلا يظلموا
 لحقيقة خفية لما قاله يعلمها **ع** عبادي

٦٦ م ففده جن في الارضه الخفيه والقنوت
 الخاليه من مخرج اسديا حلي من غيره واذ ايت
 ان الله لم يقدّر على كل منور ولا تلك في
 اركان بقاءه من طويلا قد استبحا ووجوب
 التطلع بوجوه من هذا هو الطريق الى الدال
 عليه من الذي هو من الابنه للنقول
 من انما هو الامامية والوجوب نصيب ليس
 في كل زمان ووجوب نصيب **الفصل**
التفصيل في انما يعرف والمعرف هو المنكر كما
 طلب الفعل بالقول في صحة الاستعداد و
 العرف والفعل الحسب يخص بوصف لا يدعي
 حبه او عرفت فاعلم ذلك اول عليه المنكر
 الفعل الصحيح اذ عرف فاعلم ذلك اول عليه
 وانتهى ضد لاه والاسره العرف هو ان يكون
 قلة او فعلا وكما ينبغي فالامر العرف هو العمل
 على فعل الطاعات والتفريق بين المنكر هو
 النوع من فعل العصية وهذا قد يحيان باليد
 والنسك من غير انظر في العرف حطفت
 وانما وجب ان يكون لها لفظا فان المكلف

اذ عرف انما يعرف المنكر ففعل المنكر مع
 من ذلك على بعض الوجوه كان ذلك صار له
 عن منكر العرف هو المنكر واما انما يعرف
 في الواجب والذنب انما يعرف بهما
 والمنكر فيقصد من ينقص الحق في غيره طريق
 وجوب بهما السمع خلافا لبعضهم والآخر
 ارتقاء معروف في كل منكر واخذ له
 تعبد الواجب والذنب في تنبيهه باطل بيات
 البرهنة ان الواجبات العقلية عامة على
 كل من يتقوى فيه وجوب وجوبها واما كانت
 الامر العرف هو العمل عليه والتميز بين المنكر
 هو انما هو في كل وجب العقل لوجوبه عليه
 تعرفان ففعلها الضار ففعل المنكر وقوله
 العرف والوجوب ففعل له وان لا يعلم بهما
 كان الله تعبد من هو باطل بما تقدم واما
 يجب الامر بالمعرفه والنوع من المنكر لوجوب
 على انما هو يكون العرف معروفه والمنكر
 منكر الله لا يجوز ان يكون الامر والتميز في المنكر
 انفسه النفسه عليهم على من لا يتحقق
 من وجوب على الكفاية لان العرف من تحصيل

الاول فليس له في الحقيقة منوعة لاستقلاله
توحيدها في الحقيقة ويصح كون التوحيده في
القابل والتفاعل خصه في تقدير حصول
التي هي منوعة للمادة في الحقيقة غير قدر لها
في التعلق والانداد التي لا تنفك عنها بالوجود
والاصناف والاربعه ايضاً في تقدير **هذا الثاني**
في اعادة المصنف من مختلف الناس هذا المصنف
والشبه اخرون اما الاول في تقدير **الحق** اياه
لم يبق له هو **حق** يصح حكمه عليه بالاساطير
ولا له لوميل عليه مع وقته فيكون سبباً
ولاشك في امتلاكه من مثله لو وجد في اخرون
فتد **الحق** اياه فيكون الوجود في هذا لا يضاف
ما هيته به البكر في ابدانهم على ما لا يخرج
عن الاسكان لا سيق الى انتقال شيء من الاسكان
الى الاستماع وفيه يشاهد كلام الفريسيين
في كتاب التمهيد والمعمد اعدا الضرورة على
الحكم **الاول** **الحق** **الثاني** في صحة هذا العمل
خلافاً لهذا سقوا في كونه لا تدعى فيكون
ما هيته في ابدان الموجد والوجود بالضرورة
استحالة الوجود لو كان في ابدان كان واجباً

لذا في هذا الخلف لا بد من النظر هل يعود له لا منع منه
المخلص وبأنه الام لا يستحق اعادة المصنف
منه بل هو لا ينفك في جوارحه من جوارحه اعادة المصنف
حكمه بعدة وتوحيدها في كونه لا ينفك من اوله والآخرين
الحق من الاستماع والحق جوار اسناد الاعمال
الي الفاعل لا يوجد هو التشايد الفناء الى
في هو البقاء المانع من بطلانهم ما يخرج من الخراف
الافلاك والتشديد في كونه لا ينفك من كونه
وهو واقع اخبار الصادق **في البحث الرابع**
في بيان خلق عالم اخر للخلق مع الملائكة
لا بد من امتنع لما وجد في عالم الجبريت في
الامثال في الاحكام والاصناف وتوحيدها في
الذي خلق السموات والارض في حجاب الملائكة
ان يكون خلقاً حسيماً ضعيفاً لما تقدم
من جوارحه يخصص هذا ما لا يمكن
باختياره تعالى **في البحث الخامس** في وجود
الانقطاع التكميل لانه ان وجب اتصال
الانوار في سجنه وجب القول بانقطاعه في
المتنوع حتى جماعاً ولما بينا من حكمه تعالى
مثله وبيان السريضة لا تدعى الانقطاع في

وهذا في التكليف والحرر قد استعمل في
 مذهب الشهور وغير النبي عليه السلام بين
 القتل والاسلام الى اخره في هذا التكليف
 دخول في الاسلام بعد الاستعداد وكان اسماءه
 الادوية قد تولى في يده فانه حينئذ
 ادلة الحق فلا يحصل له الاستعداد وسمي
 حنيفا يعني به نوا **الحج السادس**
 في ايات العاد البديهي والحدود مع الثلاثة
 العلم ان صحة العاد البديهي تنبؤ في امرين
 اولهما انه لا يخلو من وجوده والثاني انه تم العلم
 معلوم وهذا في الكتاب العربي قد اشتمل على
 اثبات العاد البديهي في عدة مواضع وكما وضع
 حكمه بانه قد عاين للتدوين اما التفسير
 في العلم فلا بد ان يكون اذا تفرقت اقسامه
 وسمي جميعا وجب ان يكون في صاحبه
 وانما يتذكر بعلمه بالحق وتساها عيب لا
 يوافق جزم من لزم فيه جزم من يرد
 وكذا ان جوزنا اعادة العاد فكلنا انهم يعلمون
 العلم الجملية والاعمال ان اعادة بعد هاتين
 القديتين فظاهر لا يجمع الاجزاء بعد هاتين

لاشك فيه في امكان الاستعداد ان جوزنا اعادة
 واما التفرقة فيقول على السمع والاعمال من غير علم
 وضع العاد البديهي في اقسامه انهم يعلمون
 كل مستحق في مستحق واما من الامارة
 بان الامارة ان وقعت في هذا العلم الزم للحدود
 وان وقعت في عالم اخر لم يخلو من الامارة
 لو كان له فان عيبه في العلم في سائر القدي
 ضاع الثاني وبالعكس يجوز ان يكون العلم الذي احل
 العلم لم يبق في هذا العلم فكان هذا اما في نفس
 مذهبنا وبشرط الحد فلا بد من الثاني ان المالوك العبد
 في الاكل ليس من اجزاء الاصطلاح في العلم الثاني
 ولا يصح احدهما ان ثبت هذا العلم انه يجب عند
 اعادة من يتحقق في احواله على انه علم او سمي
 فيسرح لرجب الاقتصاد من يتحقق عليه الحق
 وسمي اعادة للحدود ابطال الحسنيين
 عداها ان لا يجب اعادة **الحج السابع**
 في استحقاق المطيع الزايد للعلم في العقول الزايد
 هو انهم لا يتحقق لثلاث السعوط والاجزاء
 اختلف في استحقاقه بالعلم الذي عليه المعنوية
 وذلك في انهم الاشياء والكيفية ان التكليف
 مشددة وانما يتلزم عرضا كما يجب ان يكون

ان صم لا يندرج بالكل في وسط التكليف سببا
 لتعين الثاني اجماع الشريعة بان الله تعالى هو الحكيم
 فلا يتحقق عليه شيء من الزيادة من قبل الله تعالى
 تضاد الاستحسان والاعتقالات طاعة من حق
 واجتمع البعدي بان الله تعالى لا يتحقق كونه شاكرا
 عليه يكون له هو العبادات والملك فقد استحق
 في ان كان له في حق الله تعالى لا يتحقق عرضا
 وبما ان الوجود ليس هذا الذي يستحق
 الشرح ولا ان يتحقق في ان شرط استحقاق
 الشراب لولا ان يحصل الايقال لولا ان كانت
 شرط ان يكون الله تعالى انما هو حال مدحها
 لكان وجودها لا نقول ان شرط الاستحسان طاعة
 هو الشرح هو لولا ان يكون له في حق الله تعالى
 البعدي ضعيف فان الشكر هو الامتنان بسخرة
 الشعور بضر من التعظيم وهو في حق الله تعالى
 انكر كونه اقل وجوب شكر للتعظيم بغير تعظيم
 او كفاية الشرح فلا والله استحقاق العاصي
 للعقاب بالعصية فقد اتفق اهل العلم عليه
 خلافا لاسلوب بعضهم اختلفوا في المعتركة
 على الله والرحمة والادمية على انه سبب وجبت
 العزلة بان فعل العقاب لطف فيكون واجبا

ما التفتة الاولى فلان التكليف الاول ان من يصي
 موقفه ان يكون له ما لا يشاء من قبل الله تعالى
الثاني في بقا ما باحت عقيب كل امر او غير
 والعقاب في سبعة مباحث ذهب العزلة
 لان العزلة في التوبة بعد ما كان على الله تعالى
 في باب المكافاة فيكون في وجوب ان الله تعالى
 العقاب والطاعة والعصية وهذا ان كان في
 الامر الذي ليس فيه لورد في العلي في حق الله تعالى
 الاخرى وان التوبة والعقاب يجب كل واحد منهما
 عن التوبة فلو كان مقتضى ان كان التوبة
 مشوا لان العمل بقضاهما والعقاب بالسعد
 كذا في التوبة في وقت التوبة على سبب الله
 لا يتحقق ما عرف به الله تعالى اهل البيت عليه
 السلام التوبة ان معرفة الطاعة مستقلة بنفسها
ج استحقاق التوبة شرطا لولا ان يكون
 بالعقاب قوله بعد ان تركت شيئا من ذلك
 فنقول العمل به في طاعة الله تعالى في التوبة
 التوبة والادب بطلانه في التوبة في حق الله تعالى
 هذا الاستحقاق ان كان الله تعالى في طاعة الله تعالى
 عدم التوبة بشرط الاستحقاق الذي هو التوبة
 في حق التوبة فيكون العمل به طاعة في العمل

والشك في انهما جملتان من العن لانهما جملتان
من الوجبة والامية والاشربة لانهما جملتان
من ضل احدهما واسا معناه ويتبين من ذلك
ينبغي ان يكون احدهما من غير ان يكون
الاخر هو باطل قطعا لانه الثواب والعقاب انما
يتألفان بتف احدهما والاخر وان متاينان
اجتمع الوجود والعدم في كل واحد منهما
لان التناقض ثابتة من الطرفين وليس يتف
الموافق بالظاهر ان يكون العكس احمى بالذات
الا حياط الحس قد من كرم انهم عليه
بالقوة مستعدة لا تحصى بل هو بالعلم من ان يخرج
هذه الفكرة البسيطة **وعين اصحاب**
الكبار منقطع خلافا للفتن لانهما لغا
فمن جعل متقال ان في خبراين ومن جعل متقال
ذرة شريرة في كل طيف بايالة ان اعصى الحق
فانما هو عقابا وان دال ان الحال وان انقطع
الشراب من باطن العقاب عن الثواب وهو
باطل بالاجماع فتعين العكس وهو ان
ان الله لا يعف عن منكره ويعف عن ذنوبه
ذلك لمن يتاها الكفار وان من غير هذا

في

بالاجماع **عذاب القبر والصراط واليزان**
والصراط الخالق الخواص ونظائر الكتب احوال
الجنة والنار من ملكة الله تعالى في جميع
المكانات وقد اخبر الصادق ع بشيئا **في**
العفو عن الناس خلافا لما عرفت من عفو الله
كافة عن العفو وسما واختلاف في منعه
فذهب اليه البغداديون وفناء البصريون والحق
حوان العفو عتلا وتفرع سماع الله احسان
وكل احسان حسن ولفظتان ضرورتان
ولان العقاب حتم فهو ان منه استقامة وتقول
ثم ان ركبنا في حق الناس على ظلمهم وعلى
تسليعهم وقومهم ان لا يعف عن منكره
ويعف ما دون ذلك وليس المراد مع التوبة لولا
الفرق بينهما ولانهما ثبت له الشفاعة والحب
في زيادة المنافع والاكثار من الخير فيه ولا
فبقيت في انتفاء الضرر **الجزء التاسع**
في التوبة وهي الندم على العصية والعزم على
ترك العادة ان لولا لم يكف عن كونه سيئا
وهي واجبة لانها اذاعة للظن ان كان عاظم
لم يتحقق الا بالخروج الى الظهور والاعتراف

من حقه ولا يستجاب فان نحن عن عليه وان كان
عن اطلاق لم يتحقق لا بعد افعال الضال وان كانت
عن مقتضى كرم الخلق في التوبة العزلة المتعددة وان
وان كانت عن ذلك واجبة انما لم يتحقق البعد
فعله ولم يتعدا كلف التوبة والفرع والاصدين
ويصح من تبيح دون تبيح عن سبيل ان التوبة
بواجب حده واجب من تكملة التوبة الواجبة
من كل كرم ذنب وتبيح ابوها ثم لان التوبة
انما يقبل اذا كانت عن التوبة لغيره والتوبة
في التبيح فلو تاب عن تبيح دون تبيح كلف ذلك
عن كونه تابا عن التبيح لا التوبة وهذا الواجب
فانما يجب ان توفعه لوجهه ولا يجب عن كل
ونص في الفعل الامر قال لا اكل هذه الزمانة
يجب ان يسمع من طاعة الله وانصت الى من قال
ان اكل هذه الزمانة لموضعتها وهل سقوط
العقاب بالتوبة واجبا وتفصل العزلة على
الامر والوجبة وجملتها على الثاني وهو اقرب
لذا انه لو وجب السقوط لكان الواجب قبولها
او زيادة ثوابها والمستأن باطلان اما الاول
فلا بد ليلزم ان من اسأله عن باغم الاسنان

ثم اعتذر اليه وجب قبول عذره ولنا انما لا
فذكر للمعذر ولما اكد كلامه بطلان العقاب اجماعا
لانه يجب السقوط لتبيح تكليف المعاصي بوجوب عبادته
والنا انما لا يجب الاجابة بغيره من سبيل بيان التوبة انه
لو كلف بغير العبادات لكانت الغاية هي التوبة او من
والنا بطلان اجماعه لان حال هذا المتكلم بين استحقاق
التوبة والعقاب ولا تفصل المعاصي بين استحقاق
العقاب حينئذ لم يفتقر تكليفه بل هو ايسر من
دفع عقاب الله اسوق وقد سبق للمعصية من غير ان
المخلص لوان العفو او كثرة الطاعات وزيادتها على
العقاب **الحج العائز** في الاسرار والاحكام قوله
لغة المصنف في اصطلاحه هو تصديق المرسل
من جميع ما علم بالضرورة بحجة مع الامور غير ان الله
وعند العزلة انه فعل الطاعات لانه بعد الايمان
بني الظلم لقوله نعم الذين اسألوهم ليسوا اياهم
بما وعطف عليه من الطاعات في قوله ومعلوم
فقد ترك التكسب الغاية اجماعا ان قاطع الطريق
يجب طرده لا يجري قاطع الطريق ليس بمؤمن وما
الصواب في ذلك هم يدخلون النار لقوله نعم وهم
في الآخرة عذاب عظيم وقوله من دخل النار
لقوله تعالى ربنا انك تعلم انك دخل النار ففارقنا



فاما الكبري ففعله ثم يبرر الخوي به النبي والذين
 امنوا معه الخواب للنع من مفضل العزيب
 العظم في خيال الناس منسبا الكبري بمثل تخصيصها
 بالكان لان النبي الجاري به من سلبه قلبا
 منسبا الكبري بمثل ية الخوي من مفضل العزيب
 النبي ثم تلايم الخوي غيرهم والامان هناك
 هو التصديق ثم الزيادة والتقصا لا خروفا
 العتق لثوبه ان عبار من التصديق كانت
 الكبري ومنه خذلة العتق له فيهم بسبب التاسق
 فوسا ولا فربا ايل انبوا له منسبة من التتبعين
 والكفن هو اللطائف على بالصور يتجلى الرسل
 بعد التسوية الحق على النبي العامة فوسه
 الخوي بها عوسا في الشرح الحق عوطاة
 التتبعين الكفن والتقاء انما التتبعين
 يتطارد الكفن ويكن هذا اخر ما وردنا

ها في هذه النسخة من كتاب مناهج في
 نبوة الراس في علم الخلود
 رصيده عن محمد
 الطبري الطاهري
 بتعليق الله
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني

في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني

III

181